شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

ديمقراطيتهم.. و"ديمقراطيتنا"

نعم هذه هي الديمقراطية.. الديمقراطية الحقيقية المختلفة تماماً عن ديمقراطيتنا المزيفة، أو الناقصة بتعبير مجامل القصد منه عدم إزعاج حكامنا الذين يرون أنفسهم ديمقراطيين من الطراز الأول ويقودون تجربة هي منتهى الديمقراطية. فهناك تخاف الشرطة من الصحافة ويعتذر الرئيس المخالف علناً للصحافة، وليس العكس كما هو حاصل لدينا.

في الديمقراطية تنبّه قيادة الشرطة عناصرها إلى ضرورة الحذر من الصحفيين طالبة ألاّ يبالغوا في العلاقة معهم.. وهذا بخلاف ما يحصل لدينا حيث لا يتورع عناصر الشرطة والأجهزة الأمنية الأخرى، ربما بتوجيه من قادتهم، عن التعامل بقسوة وصلافة مع الصحفيين وإهانتهم والاعتداء عليهم من دون مبرر، مع حرمان الصحفيين حتى من حق الاعتراض على ذلك، فالاعتراض يُقابل بالتهديد بتوجيه التهمة للصحفي بأنه تعدّى على موظف عام (الشرطي أو عنصر الأمن) أثناء قيامه بواجبه الرسمي، كما حصل أخيراً مع محرر ومصور من "المدى"، بل قد يتطور التهديد إلى مستوى تهمة مشمولة بالمادة (٤ إرهاب)!

في بريطانيا ديمقراطية حقيقية. ولهذا السبب أصدرت قيادة شرطة سكوتلنديارد أخيراً دليلاً يدعو الضباط إلى توخّي الحذر عند التعامل مع الصحفيين، فلا مغازلة بين الضباط والصحفيات ولا بين الضابطات والصحفيين، ولا قبول لدعوات الصحفيين إلى الحانات لاحتساء الخمرة (خارج أوقات الدوام). ويصل الخوف من الصحفيين إلى درجة أن قيادة الشرطة البريطانية تطلب من عناصرها أن يدوّنوا المعلومات المتبادلة مع الصحفيين أثناء اللقاء معهم (عادة الصحفيون هم الذين يدوّنون المعلومات).

وفي ألمانيا، حيث ديمقراطية حقيقية أخرى وليست مزيفة أو ناقصة مثل ديمقراطيتنا، يتصل رئيس البلاد كريستيان فولف برئيس تحرير صحيفة "بيلد" ويترك له رسالة صوتية غاضبة مهدداً بأنه سيتخذ إجراءً قانونياً ضد الصحيفة إن هي نشرت مقالا يفضح حصوله (الرئيس) على قرض لمسكن خاص به بفائدة مخفضة. الصحيفة لا تُذعن لغضبة الرئيس ولا لتهديده، بل تفضح التصرف الرئاسي الأخرق، فلا يكون أمام الرئيس إلا أن يتصل ثانية برئيس تحرير الصحيفة ليعتذر له هذه المرة عن تصرفه غير اللائق، لكن نقابة الصحفيين الألمان لا يرضيها الاعتذار فيندّد المتحدث باسمها بالتصرف الرئاسي.

كبار المسؤولين في دولتنا يتصرفون كل يوم تقريباً بأعظم مما قام به الرئيس الألماني، بيد ان صحافتنا غير قادرة على الوصول إلى المعلومات لفضح هذه التصرفات.. انها تخاف حتى من الشرطي الحارس على باب الوزارة أو المديرية، وإذا وصل الصحفي إلى المعلومة فمحظور عليه في الغالب نشر المعلومات المفيدة بموجب القانون، وهو قانون "حماية الصحفيين" الذي يمنع نشر كل ما يتعارض مع المصلحة العامة والنظام العام. وكل ما يتصل بكبار المسؤولين وصفقاتهم وفسادهم يندرج في خانة التعارض مع المصلحة العامة والنظام العام.

زيادة على هذا لدينا نقابة للصحفيين ليتها لا تهشّ ولا تنشّ، فهي تهشّ وتنشّ وإنما لصالح الأجهزة الحكومية ومسؤوليها حتى لو تجاوزوا على حقوق الصحفيين وقانون حقوق الصحفيين. أليس مخزياً موقفها المساند (بالسكوت) لبطش شبكة الإعلام العراقي بعدد من أفضل صحفييها، وكأن ما حصل لهؤلاء الزملاء إنما وقع في الواق واق غير الديمقراطية.. مثل دولتنا؟!

طالباني يدعو القادة إلى الالتزام بالدستور وحقوق الإنسان

المالكي ينتظر المؤتمر الوطني: مستعد لتطبيق الاتفاقيات السابقة

□ بغداد / المدى

دعا رئيس الجمهورية جلال طالباني، أمس، القادة السياسيين والعسكريين والأمنيين إلى الالتزام بمواثيق حقوق الإنسان فوق أي تمثيل حزبي أو ديني أو قومي طائفي لتأمين جيش قادر على حماية البلد وقوات أمنية مؤهلة لتأمين بيئة مستقرة، وشدد على ضرورة تجاوز هذه المرحلة الخطيرة من خلال التفاهم المنطلق من الدستور والاتفاقات التي جرى بموجبها تشكيل الحكومة الحالية

وقال طالباني في كلمة ألقاها بالنيابة عنه رئيس الكتلة الكردستانية في البرلمان فؤاد معصوم خلال الاحتفال المركزي لحزب الدعوة بمناسبة يوم العراق، إن "القوات العراقية ستواصل الاضطلاع بدوره الوطني المنشود لتأمين كامل الاستقرار وتحرير الجيش إلى مهامه الأساسية في حماية سماء وأرض ومياه العراق"، مؤكدا أن "ذلك يتطلب الكثير من الالتزامات اللوجستية والفنية والسياسية المترتبة على مختلف

طالباني

سلطات البلد".

وأضاف طالباني أن "الجانب السياسي يملي مسؤوليات شديدة الخطورة والحساسية سواء على القيادات السياسية أو العسكرية والأمنية"، مبينا أنه "في مقدمة تلك المسؤوليات المزيد من العمل المخلص والأمين في دولة ديمقراطية تلتزم بمواثيق حقوق الإنسان فوق أي تمثيل حزبي أو ديني أو قومي طائفي وهي مبادئ دستورية تمثل معيارا مهما للتقدم ونمو التجربة

المالكي

الديمقراطية الفتية في العراق".

ودعا طالباني "إلى أن يكون العمل على تلك المبادئ بمنتهى الجدية التي تؤمّن جيشا قادرا على حماية البلد وقوات شرطة وامن واستخبارات مؤهلة لتأمين بيئة وطنية آمنة ومستقرة"، مشيرا إلى أن "ذلك يتطلب استقرارا سياسيا وجوا من الحراك المحكوم بمبادئ الدستور والمراعي للقوانين والاتفاقيات بين قوى العملية السياسية".

وأوضح رئيس الجمهورية أن "هذا ما عملنا به خلال السنوات الماضية ونعمل عليه الآن وسط ظروف لا يجوز التهوين بمدى خطورتها إلا بمقدار الحرص على تجاوزها بالتفاهم الوطني المسؤول والمنطلق من مبادئ الدستور والاتفاقات التي جرى بموجبها البناء السياسي بعد انتخابات عام ٢٠١٠ والحوارات واللقاءات التي جمعت مختلف الأطراف خلال العام الماضي بهدف الوصول العملي إلى نقطة انطلاق جوهرية في تاريخ العملية السياسية".

وأشار طالباني إلى أن "التوافق لا يقوم إلا على أساس القواسم المشتركة التي تتطلب من الجميع التنازل عن بعض الخصوصيات الضيقة لصالح ما هو مشترك وما يديم هذه المشاركة ويقويها"، مشددا على ضرورة "الوصول إلى اتفاقات ناجزة ننتهي معها من الشد والجذب الذي يعكر صفو المزاج العام ويمنح فرصة العمل على بناء وخدمة شعب يستحق الكثير".

من جانبه، أكد رئيس الوزراء نوري المالكي، أن عقد المؤتمر الوطني سيتم بعد عودة رئيس الجمهورية جلال طالباني لبغداد لوضع اللمسات عليه، وفيما شدد على ضرورة التقاء الفرقاء في المؤتمر، أشار إلى أنه لا يوجد مانع بتنفيذ الاتفاقيات على أساس الدستور.

وقال المالكي إننا "ننتظر عودة رئيس الجمهورية جلال طالباني لبغداد لوضع اللمسات الأولى والأساسية لعقد المؤتمر الوطني"، مبينا أن "المؤتمر سيأخذ الطابع الذي تتولاه السلطة التنفيذية بشقيها رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء".

وأضاف المالكي "لدي وجهة نظر سيتم طرحها مع رئيس الجمهورية جلال طالباني والشركاء، تكمن بحضور مجلس الوزراء والكتل السياسية والكتل غير الفائزة بالانتخابات، المؤتمر"، مشددا "على ضرورة التقاء الفرقاء في المؤتمر".

وأكد المالكي أنه "لا يوجد مانع من تنفيذ الاتفاقيات التي تمت على أساس الدستور"، لافتا إلى أن "الدستور هو الوثيقة العليا التي نتمسّك بها".

غياب المشروع الوطني هل يبرّر غياب الدستور؟

إذا كان الدستور هو العقد الذي يربط الدولة بالمواطن، وبدوره يمثل الأطر العامة وحتى الخاصة للممارسة القائمة على أسس ديمقراطية حقيقية، وبرغم تعدد الخطابات في البلاد، واغلبها يعتقد انه الوطني وغيره فاقد لهذه الصفة -وهذا جزء من الفوضى التي يمر بها العراق على مستوى المفاهيم والمواقف- فأن الوطنية وبأبسط تعبيراتها هي الدلالة على المواقف الايجابية والمؤيدة للوطن من الأفراد والجماعات،

□ بغداد / ماجد طوفان

ولعل مقاربة هذا المفهوم في العراق يبدو مشوشا ومرتبكا، وأصبح التنظير له يحمل بعدا طائفيا واضحا، وتنبع هذه الإشكالية وتستند الى ثقافتين مختلفتين نشأتا بشكل تراتبي عمقته الخلافات الدينية التي أفرزت مذاهب لا يجمعها سوى الاسم، وهي في متنها تحمل من الخلافات ما هو متأصل، وما هو ناتج عن الحركية التاريخية أولا، والآخر نتاج المتغيرات الجوهرية والبنيوية التي جاءت إما بفعل تدخل خارجي كما هو الحال في الشأن العراقي، أو بفعل مؤثر جماهيري شعبي كما هو الحال في ما يسمى بالربيع العربي، الشأن العراقي يحمل من اللامنطقية ما هو كثير، بجميع محمولاته (الدينية والقومية والثقافية والوطنية)، ولعل المفارقة ان الكل يدعي انه صاحب مشروع وطني، وهذه إشارة إلى أن الآخر لا يحمل هذه الصفة، وفي الوقت ذاته فقد رسخ السياسيون في أذهان البسطاء من الناس أنهم ملتزمون بالدستور، وانه المرجعية الوحيدة التي يمكن الرجوع إليها في حال الاختلاف، وهذا ما لم يحصل منذ التصويت على الدستور، والملاحظ ان الساسة عندما يصلون الى الأحاديث الجدية فأنهم يحتجون بالتوافقات، وكأنها الأساس الذي بنيت عليه العملية السياسية، وهذا يدعو للاستغراب، من جهة أخرى فأن معيار الوطنية ضاع وتشتت بين هذا الكم الهائل من التصريحات اليومية، فالكل يدعي وصلا بليلى، والسؤال من يمثل معيار الوطنية؟ هل أصحاب مشروع الإسلام السياسي؟ أم القوميون؟ أم ما تمثله الحركات والتيارات الليبرالية والعلمانية؟ ولكل هؤلاء فهم خاص به للمفاهيم، ولذا يمكن القول ان المشهد العراقي يحفل بتيارات وأحزاب تتوزع من اقصى اليمين الى اقصى اليسار، وهذا التنوع لم يكن وخلال السنوات التسع الماضية دافعا للإثراء باعتباره يحمل في مدلولاته أفقا وحيزا للتنافس الخلاق والمنتج، بقدر ما كان سببا للتقاطع، بل والقطيعة في اغلب الأوقات. ومع غياب المشروع الوطني في العراق، وهذا أصبح من المسلمات ليس عند المراقب فحسب، وإنما أصبح بديهية لدى المواطن، فأننا نتساءل، أين هو الدستور؟ وهل تم العمل به طيلة السنوات الماضية؟ والجواب هو النفي القاطع، ومن دون الرجوع للتاريخ!! لقد اصبح الدستور دمية فقط، عبارة عن نصوص رصفت في غفلة من الزمن، وعفا عليها غبار الضجيج السياسي الذي أحال حياة العراقيين إلى خراب يومي، والمتأمل (للحراك) السياسي يلاحظ وبشكل يدعو للبؤس انه يحمل من التخلف والهشاشة والصبيانية ما يجعل وعي المواطن أعلى منه، واثبت المواطن العراقي وبجدارة انه سابق لوعي وثقافة (نخبة) السياسة، التي لم يعد لديها من بضاعة سوى التناحر والتقاطع والتسقيط، وليذهب البلد إلى الجحيم، فليس من المنطق ان تغيب كل المشاريع في البلاد بما فيها الدستور، ونبقى نجتر وبشكل يومي ما بدأناه منذ عام ٢٠٠٣، لذا نعتقد أن الرجوع إلى الدستور –برغم علاته– هو الحل الامثل لحل كل المشاكل والقضايا العالقة، أما إذا بقينا نتمسك بالتوافق والاتفاقات والارضاءات فان هذا البلد لم ولن تقوم له قائمة، لقد أثبتت جميع الكتل والأحزاب فشلها الذريع في كل (مشاريعها) –مع التحفظ الكبير على كلمة المشاريع– وان الوقت قد حان للرجوع إلى الشعب الذي صوّت على الدستور الذي وضعه السياسيون خلف ظهورهم.

بروّاري: رئيس الحكومة لا يملك صلاحية إقالة الوزراء

□ بغداد / المدى

قال مستشار لرئيس الوزراء نوري المالكي، إن الأزمة السياسية الراهنة في البلاد أثرت سلباً في أداء الحكومة وتوفير الخدمات للمواطنين.

وأفاد عادل برواري في تصريح للمدى أن "رئيس الوزراء نوري المالكي لا يملك صلاحية إقالة وزراء ائتلاف العراقية من حكومته على خلفية عدم ممارسة مهامهم احتجاجا على الأزمة السياسية الراهنة في البلاد"، مشيراً إلى أن "ذلك دفع بالمالكي إلى منح هؤلاء الوزراء إجازة مفتوحة".

وأضاف برواري أن "مقاطعة وزراء العراقية الحكومة وعدم ممارسة مهامهم لم يترك أثراً على أداء الحكومة كون المالكي كلف وكلاءهم بممارسة مهام الوزارات التي يشغلونها"، منوهاً إلى أن "ما أثر سلباً على أداء الحكومة بشكل عام هو الأزمة السياسية الراهنة في البلاد وهو واقع يؤكد ضرورة التوصل إلى حل لتلك الأزمة في أسرع وقت ممكن". وزاد بالقول إن "أبرز أوجه ذلك التأثير تدهور الوضع الأمني ومستوى توفير الخدمات الأساسية"، مشدداً على أنه "في حال استمرار الأزمة السياسية الراهنة فإن العراق سيتجه نحو الحرب الطائفية". وبين مستشار المالكي أن "زيارة وفد التحالف الوطني برئاسة حسن السنيد الذي زار إقليم كردستان قبل ثلاثة أيام والتقى رئيس الإقليم مسعود بارزاني جاء لإقناع بارزاني بالمشاركة في المؤتمر الوطني المزمع عقده في بغداد بمشاركة الأطراف السياسية المختلفة"، لافتاً الى أنه "يستبعد زيارة بارزاني بغداد". مؤكدا ان رئيس الجمهورية جلال طلباني قد يزور بغداد خلال اليومين القادمين من اجل التحضير للمؤتمر الذي تعول عليه جميع الأطراف ويعد الفرصة الاخيرة للفرقاء لحل القضايا العالقة، وكانت المستشارة بمكتب رئيس الوزراء العراقي مريم الريس قد ذكرت في وقت سابق، أن "مجلس الوزراء قرر منح الوزراء عن ائتلاف العراقية ممن لا يحضرون جلسات المجلس إجازات مفتوحة وتكليف وزراء آخرين بتولي مهام الوزارات التي يشغلونها".

برواري

وأوضحت الريس أن "وزيري الزراعة عز الدين دولة والاتصالات محمد علاوي من ائتلاف العراقية منحا رسمياً إجازات من مجلس الوزراء"، مؤكدة أن "قضية منح وزراء العراقية إجازات مفتوحة لن تطول وفي حال إصرارهم على مقاطعة جلسات المجلس فإن رئيس الوزراء يمتلك صلاحية إقالتهم وفق الدستور".

وتنص المادة ٧٨ من الدستور العراقي على أن "رئيس مجلس الوزراء هو المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة، والقائد العام للقوات المسلحة، ويقوم بإدارة مجلس الوزراء، ويترأس اجتماعاته، وله الحق بإقالة الوزراء، بموافقة مجلس النواب".

العلاقات الخارجية تؤكد عدم تضرّر العراق من ميناء مبارك

□ بغداد / إياد التميمي

ضيفت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب أمس اللجنة الفنية المكلفة بمتابعة ميناء مبارك الكويتي برئاسة رئيس هيئة المستشارين في مجلس الوزراء ورئيس اللجنة المكلفة بالتفاوض مع الجانب الكويتي، وقال عضو لجنة العلاقات الخارجية في تصريح لـ (المدى)، "تم خلال الاجتماع عرض التقرير النهائي إذا عرفنا أن اللجنة الفنية لم تقم بأي مفاوضات مع الكويت بقدر الوقوف على آثار مينائها على الملاحة العراقية".

وأضاف عبد الجبار "عند قراءة التقرير الخاص تبين أيضا أن اللجنة قد اعتمدت على وجه نظر الجانب الكويتي من النواحي الفنية للميناء بشكل عام وحول خور العبدالله الذي تحول الشكوك حول تعرضه إلى أضرار في حالة بناء الميناء على مراحله الاربع والسبب ان الجانب الكويتي يحمل المبررات الفنية اما الجانب العراقي يفتقد تلك التبريرات بسبب وجود أكثر من جهة قد أبدت بآرائها حول الأبعاد والأضرار التي سيخلفها ميناء مبارك"، وأشار عبد الجبار "سيكون بناء الميناء على ثلاث مراحل التي ستكون عند نقطة الصفر على الحدود المشتركة وبالتالي فأنها لا تؤثر على الجانب العراقي، خصوصا ان التقرير قد وضح ان الجانب الكويتي لا ينوي بناء كاسر الأمواج مما جعل اللجنة تبدي ارتياحها".

واوضح عبد الجبار بما أنه "لا يوجد هناك تقرير فني واضح من الجانب العراقي، وسيقوم البرلمان بتشكيل لجنة من العلاقات الخارجية برئاسة النائب الأول قصي السهيل للذهاب إلى البرلمان الكويتي والاطلاع عن قرب على ميناء مبارك من اجل إعداد تقرير فني يكون متوازيا مع التقرير المقدم من الجانب الكويتي الذي يتضح فيه ان ميناء مبارك لم يخلف أضرارا في حالة بنائه بثلاث مراحل،

واعتبر عضو اللجنة الخارجية "أن المشكلة ليست في بناء الميناء الكويتي فحسب بل إن هناك مشكلة عراقية حيث لا يوجد موقف محدد بين الوزارات المتخصصة"، مطالبا بأن تكون هناك ضمانات من قبل الجانب الكويتي على هذا التقرير بشكل رسمي، وأشار عبد الجبار الى ان الملاحظات التي سجلها الاجتماع سترفع على شكل توصيات إلى هيئة رئاسة البرلمان لطرحها بشكل رسمي في إحدى جلسات مجلس النواب.

وعن ميناء الفاو اكد عبد الجبار ان استضافة اللجنة التي ذهبت الى الكويت لم تناقش موضوع بناء ميناء الفاو كون أن المشكلة تكمن في الانتهاء من قضية مبارك من ثم التوجه الى ميناء الفاو وايجاد الآليات التي تكون جيدة وذات منفعة، مضيفا أن لميناء الفاو شخصيات ذات اختصاص يمكن استضافتها ومناقشتها عن قرب.

يذكر أن الكويت باشرت، في السادس من نيسان الماضي، بإنشاء ميناء مبارك الكبير في جزيرة بوبيان القريبة من السواحل العراقية، وذلك بعد سنة تماماً من وضع وزارة النقل العراقية حجر الأساس لمشروع إنشاء ميناء الفاو الكبير، مما تسبب بنشوب أزمة بين البلدين، ففي الوقت الذي يرى فيه الكويتيون أن ميناءهم ستكون له نتائج اقتصادية وإستراتيجية مهمة، يؤكد مسؤولون وخبراء عراقيون أن الميناء الكويتي سوف يقلل من أهمية الموانئ العراقية، ويقيد الملاحة البحرية في قناة خور عبد الله المؤدية إلى مينائي أم قصر وخور الزبير، ويجعل مشروع ميناء الفاو الكبير بلا قيمة. وأعلنت الكويت، في اليوم نفسه، عن رفضها طلب العراق بالتوقف عن بناء ميناء مبارك، معتبرة أن طلب العراق بهذا الشأن لا يستند إلى أي أساس قانوني، وفيما جددت تأكيدها على أنه يقع ضمن الحدود الكويتية، أشارت إلى أن الميناء لا يعيق الملاحة البحرية في خور عبد الله.

لجنة العلاقات الخارجية.. (أرشيف)

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب: ٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا. شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون